هذا القطاع الاقتصادي الهام ضمن المعطيات السياسية والاقتصادية الراهنة . ونظرا للارتباط الوثيق بين الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية فقد ارتأي الباحث ان تشمل هذه الدراسة على هذين النوعين من الصناعات . تحتوي هذه الورقة على ملخص للنتائج التي حصل عليها الباحث في الدراسة المذكورة اعلاه ، مع التركيز بشكل خاص علي الصناعات الزراعية .

عـدد المؤسسـات والعاملـين بهـا :

لقد تبين من هذا المسح بان عدد المؤسسات الصناعية الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة هو ٨٥٢ مؤسسة (الضفة ٧٣٠ ، قطاع غزة ١٢٢) . ويعمل في هذه المؤسسات ٦٨٤١ شخص بين عامل وموظف (حوالي ٥٪ من مجموع الايدى العاملة) . ويبين الجدول التالي توزيع هذه المؤسسات حسب القطاعات الصناعية :

	عدد المنشات	٪ من المجموع الكلي	عدد العاملين بها
معاصر الزيتون	٣١١	٣٦ر٥	٢٠٣٦
الافـــران	١٠٥	١٢ر٣	٤٦٢
محلات الحلويات الشرقية	٧٩	٩ر٣	٢٧١
السكاكر الشرقية	٦٥	٧ر٦	٣٢٧
معامل الصابون	٣٧	٤ر٤	٢٦٣
اخـــرى	٢٥٥	٢٩ر٩	٣٤٨٢
المجمـــوع	٨٥٢	١٠٠ر٠	٦٨٤١

تتميز الصناعات الزراعية والغذائية بقلة عدد العاملين وبارتفاع نسبة العمالة العائلية فيها . فقد تبين من الجداول التفصيلية لهذا المسح بان ٥٠٪ من المؤسسات العاملة في هذا القطاع تحتوي على خمسة عمال او اقل وبان ٤٢٪ منها تحتوي على ٦ـ١٠ عمال . اما المؤسسات التي تحتوي على ٣٠ عامل او اكثر فانها ١٧ مؤسسة فقط . كذلك فقد تبين من هذا المسح ان حصة العمالة العائلية تقدر بحوالي ٧٠٪ في المصانع التي تحتوي على خمسة عمال أو اقل وحوالي ٥٠٪ في المعامل التي تحتوي على ٦ـ١٠ عمال .

ولكن يجب التنبيه الى ان هناك قدرا كبير من التفاوت الموسمي في عمل الصناعات الزراعية والغذائية ، اما بسبب موسمية الطلب على منتجاتها (مثل المشروبات الغازية والبوظة) ، او بسبب توفر المواد الخام خلال فترات زمنية محدودة (مثل معاصر الزيتون ومحطات تعبئة الحمضيات) .

تتواجد بعض اشكال الصناعات الغذائية في جميع الالوية بسبب طبيعتها الاستهلاكية المحلية (مثل الافران) ، او لصعوبة نقل المنتجات بعيدا عن اماكن الانتاج (مثل محلات الحلويات) ، او لتوفر خامات محلية بكثرة (مثل معاصر الزيتون) ، ولكن يلاحظ وجود تركز واضح لهذا النوع من الصناعات في نابلس والتي تحتوى على ٢٦٪ من المجموع الكلي للمؤسسات الصناعية والغذائية الموجودة في الضفة والقطاع . فقد تبين ان نابلس تحتوي مثلا على ٣١ مصنع صابون و ٢٢ محل لصناعة الحلويات الشرقية و ٤٦ معمل لانتاج السكاكر و ٢٦ فرن لانتاج الخبز والكعك .

اما من حيث تاريخ التأسيس فقد تبين ان ٥٩٪ من المصانع الزراعية والغذائية في الضفة الغربية قد تم تأسيسها قبل الاحتلال الاسرائيلي ، في حين ان هذه النسبة بلغت ٥٠٪ في قطاع غزة .

منهجية العينة :

اجريت دراسة متعمقة لاوضاع الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة من خلال عينة مكونة من ١٣٥ مؤسسة . وفيما يلي ملخصا للنتائج التي تم الحصول عليها :

ب. الاوضاع الانتاجية :

لا توجد مشاكل تذكر من حيث الحصول على الرخص اللازمة لفتح منشآت غذائية صغيرة ، مثل محل للكنافة او فرن او معمل للسكاكر . ولكن اقامة مصانع حقيقية يتطلب الحصول على ترخيص من ضابط التجارة والصناعة في الحكم العسكري . وهنا تكمن صعوبات جمة بسبب عدم وجود رغبة حقيقية لدى المسؤولين لخلق قاعدة اقتصادية متطورة داخل المناطق المحتلة .

كذلك الحال بالنسبة لاقامة الابنية اللازمة للمصانع فانها تتطلب الحصول على رخص من السلطات الاسرائيلية المعنية ، وفي الحالات التي يكون فيها البناء خارج حدود المدن فان الحصول على رخص البناء هو في غاية الصعوبة .

المشاكل الهامة بالنسبة للالات تنبع من ان كثيرا منها يشترى من اسرائيل بحالة مستعملة وبان بعضها ذات طاقة انتاجية وكفاءة متدنية بالمقارنة مع المصانع الاسرائيلية المنافسة . كذلك فان هنالك مشكلة عويصة من حيث عدم توفر خبراء محليين اكفاء للقيام باعمال الصيانة والاصلاح ، مما يضطر اصحاب المصانع العربية في كثير من الاحيان الى الاستعانة بالخبراء اليهود مع ما في ذلك من كلفة اضافية . كما ان هنالك مشكلة خاصة ناجمة عن حقيقة ان جميع الالات التي اشتريت بعد الاحتلال قد استوردت عبر الموانيء الاسرائيلية او انها اشتريت من مصادر اسرائيلية ، علما بان لهذا مضاعفات هامة بالنسبة لامكانية ادخال المنتجات المصنعة الى الضفة الشرقية من الاردن ، كما سنرى فيما بعد . من الناحية الاخرى فان استيراد الالات عبر الاردن هو متعذر من الناحية العملية . كذلك بالنسبة للمواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية والزراعية ، فان الجزء الاكبر منها يستورد من اسرائيل او من الخارج ، اما لعدم توفر الانتاج المحلي اولعدم صلاحيته او لارتفاع اسعاره . والمشاكل الناجمة عن ذلك كثيرة وهي تساهم في مجملها في اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية . ومن اهم هذه المشاكل هي الصعوبات الناجمة عن التفتيش الامني في موانيء العبور واضطرار المستوردين العرب الى الاستعانة بالوسطاء اليهود وصعوبة استيراد كميات كبيرة من المواد الخام لعدم توفر التسهيلات الجمركية المعتادة ، مما يحرم المستوردين العرب من فرصة الحصول على اسعار اقل ، واخيرا الحظر الذي يفرضه الاردن على ادخال المنتجات التي تستخدم في صناعتها مواد مستوردة من اسرائيل او عبر الموانيء الاسرائيلية .

وتشكل اوضاع العمالة احدى نقاط الضعف بالنسبة للصناعات الزراعية والغذائية ، وذلك بسبب اضطرار اصحاب العمل الى رفع الاجور للمستوى السائد بالنسبة للعمال العرب في اسرائيل ، في حين من الواضح ان انتاجية العمال في المؤسسات الصناعية الحرفية في المناطق المحتلة هي اقل منها للعاملين في المؤسسات الصناعية الاسرائيلية بسبب الفرق الكبير في معدل حجم رأس المال للعامل الواحد هناك . كما يشكو اصحاب المصانع العربية من ضعف التزام العمال العرب بالمؤسسات